

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطلاق (٥٤)

[ ١ ] / إباحة الطلاق

ب / ١٠٩

ج

١ / ٢٧٦

ص

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رضي الله عنه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ الآية [ الطلاق : ١ ] ، وقال : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ [ البقرة : ٢٣٦ ] ، وقال : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ الآية [ الاحزاب : ٤٩ ] ، وقال : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ﴾ [ النساء : ٢٠ ] ، وقال : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] مع ما ذكرته من الطلاق في (١) غير ما ذكرت ، ودلت عليه سنة النبي ﷺ (٢) من إباحة الطلاق ، فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ، ومن كانت زوجته لا تحرم من محسنة ، ولا مسيئة في حال ، إلا أنه ينهى عنه لغير قبْلِ العدة ، وإمساك كل زوجة محسنة أو مسيئة بكل حال مباح إذا أمسكها بمعروف ، وجماع المعروف إعفافها (٣) بتأدية الحق .

[ ٢ ] كيف إباحة الطلاق

قال الشافعي رحمة الله عليه : أختار للزوج ألا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ، ويكون خاطباً في غير المدخول بها ، ومتى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ، ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً (٤) ؛ لأن الله تعالى أباح الطلاق ، وما أباح فليس بمحظور على أهله . وأن النبي ﷺ / علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق (٥) ، ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه إن شاء الله إياه ؛ لأن من

١ / ١١٠

ج

(١) في « : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢) في (ب) : « رسول الله » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ب ، ص) : « إعفاها » ، وما أثبتناه من (ج) .

(٤) في (ج) : « اثنتين ولا ثلاثاً » ، وفي (ص) : « اثنتين أو ثلاثاً » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) سبق برقم [ ٢٣٩٧ ] في باب الخلاف في الطلاق الثلاث .

وسياتى مخرجاً بعد قليل - إن شاء الله تعالى وعز وجل . رقم [ ٢٤٨٤ ] .

خفى عليه أن يطلق امرأته ظاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ، ويجب لو كان له (١) فيه مكروه أشبه أن يخفى عليه . وطلق عُويمر العَجَلَانِي امرأته بين يدي النبي ﷺ ثلاثاً قبل أن يأمره (٢) ، وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ، ولو كان ذلك شيئاً (٣) محظوراً عليه نهى النبي ﷺ لِيُعَلِّمَهُ وجماعة من حضره . وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني - والله أعلم - ثلاثاً (٤) فلم يبلغنا أن النبي ﷺ نهى عن ذلك . وطلق رُكَّانَةَ امرأته البتة وهى تحتمل واحدة وتحتمل ثلاثاً ، فسأله النبي ﷺ عن نيته (٥) وأحلفه عليها (٦) ولم نعلمه نهى أن يطلق البتة ، يريد بها ثلاثاً ، وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً (٧) .

### [ ٣ ] جماع وجه الطلاق

قال الشافعي رحمه الله : قال الله عز وجل : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾

[ الطلاق : ١ ] ، وقرئت : « لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ » ، وهما لا يختلفان فى معنى .

[ ٢٤٨٤ ] أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته فى زمان النبي

- (١) له : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .
- (٢) سبق برقم [ ٢٣٩٦ ] فى باب الخلاف فى الطلاق الثلاث .
- (٣) « شيئاً » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .
- (٤) سبق برقم [ ٢٣٩٣ ] فى باب الخلاف فى الطلاق الثلاث .
- (٥) فى ( ص ) : « بيته » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .
- (٦) سبق برقم [ ٢٣٩٥ ] فى باب الخلاف فى الطلاق الثلاث .
- (٧) سبق برقم [ ٢٤٠١ ] فى باب الخلاف فى الطلاق الثلاث .

[ ٢٤٨٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٦ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢١ ) باب ما جاء فى الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض . ( رقم ٥٣ ) .

\* خ : ( ٣ / ٤٠٠ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ١ ) باب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ عن إسماعيل بن عبد الله ، عن مالك به . ( رقم ٥٢٥١ ) .

وفى ( ٢ ) باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق - عن سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن أنس بن سيرين ، عن ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته ، وهى حائض ، فذكر عمر للنبي ﷺ فقال : « ليراجعها » قلت : تحتسب ؟ قال : « فمه » .

وعن قتادة عن يونس بن جبير ، عن ابن عمر قال : « مره فليراجعها » . قلت : تحتسب ؟ قال : « رأيته إن عجز واستحتم ؟ » . ( رقم ٥٢٥٢ ) .

وعن أبى معمر ، عن عبد الوارث ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : حسبت على بتطبيقه . ( رقم ٥٢٥٣ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٩٣ - ١٠٩٨ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - ( ١ ) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ، وأنه لو خالف وقع الطلاق ، ويؤمر برجعتها - عن يحيى بن يحيى التميمي ، عن مالك به . ( رقم ١ / ١٤٧١ ) .

ﷺ وهي / حائض ، قال عمر : فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال : « مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، فإن شاء أمسكها ، وإن شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله جل وعز أن تطلق لها النساء » .

[٢٤٨٥] أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن - مولى عزة - يسأل عبد الله بن عمر - وأبو

ومن طريق الليث بن سعد ، عن نافع ، عن عبد الله : أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقة واحدة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده حيضة أخرى ، ثم يهلها حتى تطهر من حيضتها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء .

وفي رواية : وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم : أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين ، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا ، وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك ، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك .

قال مسلم : جود الليث في قوله : تطليقة واحدة ( الرقم نفسه ) .

ومن طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ... مثل حديث مالك .

وفيه : قال عبيد الله : قلت لنافع : ما صنعت التطليقة ؟ قال : واحدة اعتد بها . ( رقم ٢ /

١٤٧١ ) .

[٢٤٨٥] \* م : ( ٢ / ١٠٩٨ ) الموضع السابق - عن هارون بن عبد الله ، عن حجاج بن محمد ، عن ابن

جريج ، عن أبي الزبير : أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر - وأبو الزبير يسمع ذلك : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ، فقال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فقال له النبي ﷺ : « ليراجعها » ، فردّها ، وقال : « إذا طهرت فليطلق ، أو ليمسك » .

قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن »

[الطلاق: ١]

كما رواه عند مسلم هارون بن عبد الله ، عن أبي عاصم ، عن ابن جريج به نحو هذه القصة . وعن محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق ، عن ابن جريج بمثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة ، غير أنه قال : « مولى عروة » وبين مسلم خطأها ، وأنها مولى عزة - كما في رواية حجاج .

والزيادة التي أشار إليها مسلم في هذه الرواية هي قوله بعد « فردّها » : « ولم يرها شيئاً » .

وهي عند عبد الرزاق في المصنف ( ٦ / ٣٠٩ - ٣١٠ رقم ١٠٩٦٠ ) .

وهذه الزيادة ليست في رواية الشافعي في الأم - كما ترى ، ولا قوله : « فردّها » .

ولكنه رواها - في اختلاف الحديث في باب طلاق الحائض قال : أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع عبد الله بن أيمن يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع فقال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ... الحديث ، وفيه كما في رواية عبد الرزاق : « فردّها على ولم ير شيئاً » .

وقد رجح الإمام الشافعي رواية مالك السابقة ، خاصة وأنهما اجتمعتا على الأمر بالرجعة ، وهذا « دليل على أنه لا يقال له : « راجع » إلا ما قد وقع عليه طلاقه ؛ لقول الله تعالى في المطلقات : =

الزبير يسمع - فقال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ فقال ابن عمر : طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي ﷺ : « مره فليراجعها ، فإذا طهرت فليطلق (١) أو ليمسك » . قال ابن عمر ، قال الله تبارك وتعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن (٢) في قبْل عدتهن » أو لقبْل عدتهن - شك الشافعي (٣) .

[ ٢٤٨٦ ] أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن مجاهد : أنه كان

(١) في (ج) : « فليطلقها » ، وفي (ص) : « فيطلقها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) « فطلقوهن » : ساقطة من (ج) ، وأثبتنا من (ب ، ص) .

(٣) في (ب) : « الرافعي » ، وما أثبتناه من (ص ، ج) .

« وَبَعُوهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ » ، ولم يقل هذا في ذوات الأزواج ، وأن معروفاً في اللسان بأنه إنما يقال للرجل : راجع امرأتك إذا افترق هو وامرأته ، وفي حديث أبي الزبير شبيه به ، ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير ، والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه ، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت في الحديث ، فقيل له : أحسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ تطليقة ؟ فقال : « فمه ، أو إن عجز » يعني أنها حسبت .

ثم بين الإمام الشافعي من جهة أخرى أن هذه الزيادة قد لا تدل على أن الطلقة لم تحسب ، وبذلك تجتمع الأحاديث على معنى واحد ، قال : فإن قيل : فهل لقوله : فلم تحسب شيئاً وجه ؟ قيل له : الظاهر فلم تحسب تطليقة ، وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه ، ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهراً امرأته ، كما يقال للرجل : أخطأ في قوله ، أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئاً صواباً . وسياتى ذلك في اختلاف الحديث - إن شاء الله تعالى - في آخر جزء من الأم .

وقال أبو داود : « والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير » [ د : ٢ / ٦٣٧ ] .

وقد حاول بعضهم أن يبين أن رواية سعيد بن جبير عن ابن عمر تثبت أن أبا الزبير لم ينفرد بهذه الزيادة ، حيث قال فيها : فردها عليه رسول الله ﷺ حتى طلقها وهي طاهر . [ س : ٦ / ١٤١ - كتاب الطلاق - باب الطلاق لغير العدة ] .

ولكننا نقول : إن عبارة « فردها عليه » لا تعطى المعنى المحتمل والذي هو محل الاستشهاد ، وإنما الذي يعطيه هو قوله : « ولم يرها شيئاً » التي انفرد بها أبو الزبير .

وعما يؤكد هذا ، وكونه لا يعطى الموافقة لأبي الزبير أن في رواية البخاري عن أبي معمر ، عن عبد الوارث ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : حسبت على بتطليقة ( ٣ / ٤٠٠ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ٢ ) باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق . ( رقم ٥٢٥٣ ) - وهو ليس معلقاً كما ذكر الألباني في الإرواء ( ٦ / ١٦٨ ) .

[ ٢٤٨٦ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٩٨ ) كتاب الطلاق - عن سفيان عن ابن جريج قال : سمعت مجاهداً يقول : فطلقوهن لقبْل عدتهن .

قال سفيان : وما سمعت ابن جريج يقول في شيء : « سمعت مجاهداً » إلا في هذا . ( رقم

١٠٥٩ ) .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٣٢٣ ) كتاب الخلع والطلاق - باب ما جاء في طلاق السنة وطلاق البدعة - من طريق أبي عاصم النبيل ، عن ابن جريج قال : كان مجاهد يقرأها هكذا : « لقبْل عدتهن » . ( رقم ١٤٩٠٥ ) .

یقرؤها (١) كذلك .

[ ٢٤٨٧ ] أخبرنا مالك (٢) ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : أنه كان

یقرؤها (٣) : « إذا طلقت النساء فطلقوهن لقبْلِ عدتهن » .

قال الشافعی رحمة الله علیه : فین - والله أعلم - فی کتاب الله عز وجل ، بدلالة

سنة النبي ﷺ ، أن القرآن والسنة فی المرأة (٤) المدخول بها التي تحيض دون من سواها من المطلقات ، أن تطلق لقبْلِ عدتها ، وذلك أن حکم الله جل وعلا أن العدة على

المدخول بها ، وأن النبي ﷺ إنما يأمر (٥) بطلاق طاهر من حیضها (٦) التي يكون لها طهر وحیض ، وین أن الطلاق يقع (٧) على الحائض ؛ لأنه إنما يؤمر بالمراجعة من لزمه

الطلاق ، فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل الطلاق .

وقد أمر الله عز وجل بالإمساک بالمعروف والتسريح بالإحسان ، ونهى عن الضرر ،

وطلاق الحائض ضرر عليها ؛ لأنها لا زوجة ولا فی أيام تعتد فیها من زوج ما كانت فی

الحیضة ، وهي إذا طلقت وهي تحيض بعد جماع لم تدر ولا زوجها عدتها ؛ الحمل أو

الحیض ؟ ويشبهه / أن يكون أراد أن يعلم ما العدة لیرغب الزوج ، وتقتصر المرأة عن

الطلاق إن طلبته ، وإذا أمر النبي ﷺ عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق ، فلم یسم

له من الطلاق عدداً ، فهو يشبهه ألا يكون فی عدد ما یطلق سنة ، إلا أنه أباح له الطلاق

واحدة واثنتين وثلاثاً مع دلائل تشبه هذا الحديث ، ودلائل القیاس .

#### [ ٤ ] تفریح طلاق السنة فی غیر المدخول بها والتي لا تحيض (٨)

قال الشافعی رحمته الله : إذا تزوج الرجل المرأة فلم یدخل بها أو كانت ممن تحيض أو

(١) ، ٣) ما بین الرقمین سقط من (ص) وأثبتناه من (ب) ، (ج) .

(٢) فی (ج) : « مسلم » ، وهو خطأ والصواب : « مالك » كما فی (ب) ، والموطأ ٢ / ٥٨٧ .

(٤) « المرأة » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب) ، (ص) .

(٥) فی (ج) ، (ص) : « يأمره » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٦) فی (ج) ، (ص) : « حیضتها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) « يقع » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب) ، (ص) .

(٨) فی (ج) ، (ص) : « غیر المدخول بها التي تحل » ، وما أثبتناه من (ب) .

٤٦٢ ————— كتاب الطلاق / تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض ... إلخ  
لا تحيض ، فلا سنة في طلاقها ، إلا أن الطلاق يقع متى طلقها ، فيطلقها متى شاء .  
فإن قال لها : أنت طالق للسنة ، أو أنت طالق للبدعة ، أو أنت طالق لا للسنة ولا  
للبدعة ، طلقت مكانها .

قال : ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وحملت ، فقال لها (١) : أنت طالق للسنة  
أو للبدعة ، أو بلا سنة ولا بدعة ، كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها (٢) ، لا تختلف  
هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به .

قال : ولو تزوج امرأة ودخل بها وأصابها ، وكانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ،  
فقال لها : أنت طالق للسنة ، فهي مثل المرأتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق  
عليها حين يتكلم به ؛ لأنه ليس في طلاق واحدة ممن سميت سنة ، إلا أن الطلاق يقع  
عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة ؛ لأنهن خوارج من أن يكن مدخولاً بهن ، وممن  
ليست عددهن الحيض . وإن نوى أن يقعن في وقت لم يُدَيَّن في الحكم ، ودَيَّن فيما بينه  
وبين الله عز وجل .

## [ ٥ ] تفريع طلاق السنة في المدخول بها

### التي تحيض إذا كان الزوج غائباً

قال الشافعي رحمته الله : إذا كان الزوج (٣) غائباً عن امرأته فأراد أن يطلقها للسنة كتب  
إليها : « إذا أتاك كتابي هذا (٤) وقد حضت بعد خروجي من عندك ، فإن كنت طاهراً  
فأنت طالق » وإن كان علم أنها قد حاضت قبل أن يخرج ولم يمسه بعد الطهر ، أو علم  
أنها قد حاضت وطهرت وهو غائب ، كتب إليها (٥) : « إذا أتاك كتابي / فإن كنت طاهراً  
فأنت طالق ، وإن كنت حائضاً فإذا طهرت فأنت طالق » .

١/٣٧٧  
ص

(١) « لها » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) « التي لم يدخل بها » : سقط من ( ج ) ، وأثبتها من ( ب ، ص ) .

(٣) في ( ب ، ج ) : « الرجل » ، وما أثبتاه من ( ص ) .

(٤) « هذا » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتها من ( ب ، ج ) .

(٥) « إليها » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتها من ( ب ) .

قال : وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها : أنت طالق للسنة ،  
سألته : فإن قال : أردت أن يقع الطلاق عليها للسنة أو لم تكن له نية ، فإن كانت طاهراً  
ولم يجامعها في طهرها ذلك وقع الطلاق عليها في حالها تلك ، وإن كانت طاهراً قد  
جامعها في ذلك الطهر ، أو حائضاً ، أو نفساء ، وقع الطلاق عليها حين تطهر من  
النفس أو الحيض ، ووقع على الطاهر المجامعة حين تطهر من أول حيضة تحيضها بعد  
قوله ، يقع على كل واحدة منهن حين <sup>(١)</sup> ترى الطهر وقبل الغسل . وإن قال : أردت أن  
يقع حين تكلمت ، وقعت حائضاً كانت أو طاهراً بإرادته . وإذا قال الرجل لامرأته التي  
تحيض : أنت طالق ثلاثاً للسنة ووقع جميعاً معاً في وقت طلاق السنة ، إن <sup>(٢)</sup>  
كانت طاهراً من غير / جماع ووقع حين قاله ، وإن كانت نفساء أو حائضاً أو طاهراً  
مجامعة <sup>(٣)</sup> ، فإذا طهرت قبل تجامع ولو نوى أن يقع عند كل طهر واحدة ووقع معاً كما  
وصفت في الحكم . فأما فيما بينه وبين الله جل وعز فيقعن على ما نواه ، ويسعه رجعتها  
وإصابتها بين كل تطليقتين ، ما لم تنقض عدتها .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وتنقض عدة المرأة بأن تدخل في الحيضة الثالثة من  
يوم وقع الطلاق في الحكم ، ولها ألا تُنكح وتمتنع منه . وإذا قال : أنت طالق ثلاثاً عند  
كل قرء لك <sup>(٤)</sup> واحدة ، فإن كانت طاهراً مجامعة أو غير مجامعة وقعت الأولى ؛ لأن  
ذلك قرء . ولو طلقت فيه اعتدت به ، وإن كانت حائضاً أو نفساء وقعت الأولى إذا  
طهرت من <sup>(٥)</sup> النفاس ، ووقعت الأخرى إذا طهرت من <sup>(٦)</sup> الحيضة الثانية ، والثالثة إذا  
طهرت من الحيضة الثالثة ، ويبقى عليها من عدتها قرء . فإذا دخلت في الدم من الحيضة  
الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله .

قال : ولو قال لها هذا القول وهي طاهر <sup>(٧)</sup> ، أو وهي حبلى ، وقعت الأولى ولم

(١) في (ص) : « حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) في (ب) : « إذا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « مجامعاً » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « لك » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) لا أدرى معنى « وهي طاهر » ؛ لأن الكلام كله على الحبلى والذي قبله على الطاهر ، مجامعة وغير  
مجامعة .

تقع الشتان ، كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض ، حتى تلد ثم تطهر ، فيقع عليها إن ارتجع ، فإن لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها . ولا تقع الشتان ؛ لأنها قد بانث منه وحلت لغيره ، ولا يقع عليها طلاقه ، وليست بزوجة له .

قال : وسواء قال : طالق واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً يقعن معاً ؛ لأنه ليس في عدد الطلاق سنة ، إلا أنى أحب له ألا يطلق إلا واحدة . وكذلك إن قال : أردت طلاقاً للسنة ، أن السنة أن يقع الطلاق عليها إذا طلقت فهي طالق مكانه . ولو قال لها : أنت طالق ولا نية له ، أو وهو (١) ينوى وقوع الطلاق على ظاهر قوله ، وقع الطلاق حين تكلم به (٢) .

ولو قال لها : أنت طالق للسنة واحدة ، وأخرى للبدعة ، فإن كانت طاهراً قد جومعت أو حائضاً أو نفساء وقعت تطليقة البدعة ؛ فإذا طهرت وقعت تطليقة السنة ، وسواء قال لها : أنت طالق تطليقة سنوية وأخرى بدعية (٣) ، أو تطليقة للسنة وأخرى للبدعة .

قال : ولو قال لها : أنت طالق ثلاثاً للسنة ، وثلاثاً للبدعة ، وقعت عليها ثلاث حين تكلم به (٤) ؛ لأنها لا تعدو (٥) أن تكون في حال سنة أو حال بدعة ، فيقعن في أى الحالين كانت .

قال الشافعي رحمه الله : وكذلك لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً ، بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة ، جعلنا القول قوله ، فإن أراد اثنتين للسنة وواحدة للبدعة أوقعنا اثنتين (٦) للسنة في موضعهما ، وواحدة للبدعة في موضعها (٧) . وهكذا لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً للسنة والبدعة ، فإن قال : أردت بثلاث للسنة والبدعة أن يقعن معاً ، وقعن في أى

(١) في (ص) : « ولا نية له وهو » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) « به » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) في (ص) : « بدعة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٤) « به » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٥) في (ج) : « لأنها لم تكن تعدو » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « اثنتين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) في (ج) : « موضعهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

حال كانت المرأة . وهكذا إن قال : أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء . ولو قال : بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ولا نية له ، فإن كانت طاهراً من غير جماع وقعت ثنتان للسنة حين يتكلم بالطلاق ، وواحدة للبدعة حين تحيض . وإن كانت مجامعة / أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة ، وإذا طهرت واحدة للسنة .

قال : ولو قال لها : أنت طالق أحسن الطلاق ، أو أجمل الطلاق ، أو أفضل الطلاق ، أو أكمل الطلاق ، أو خير الطلاق ، أو ما أشبه هذا من / تفضيل الكلام ، سألته عن نيته ، فإن قال : لم أنو شيئاً وقع الطلاق للسنة ، وكذلك لو قال : ما نويت إيقاعه في وقت أعرفه ، وكذلك لو قال : ما أعرف حسن الطلاق ولا قبيحه بصفة ، غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق ، وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمت به ، لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه ، فيقع حينئذ حين يتكلم به ، أو يقول : أردت بأحسنه أني طلقت من الغضب أو غيره ، فيقع حين يتكلم به إذا جاء بدلالة .

قال : ولو قال لها : أنت طالق أقيح ، أو أسمح<sup>(١)</sup> ، أو أقذر ، أو أشر<sup>(٢)</sup> ، أو أنتن ، أو أكم ، أو أبغض الطلاق ، أو ما أشبه هذا مما يقبح به الطلاق ، سألتناه عن نيته فإن قال : أردت ما يخالف السنة منه ، أو قال : أردت إن كان فيه شيء يقبح الأقيح ، وقع طلاق بدعة إن كانت طاهراً مجامعة ، أو حائضاً ، أو نفساء ، حين تكلم به وقع مكانه ، وإن كانت<sup>(٣)</sup> طاهراً من غير جماع وقع إذا حاضت ، أو نفست ، أو جومعت . وإن قال : لم أنو شيئاً أو خرس ، أو عتته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة ، فإن سئل فقال : نويت أقيح الطلاق لها إذا طلقتها لرؤية رأيها منها ، أو سوء عشرة ، أو بغضة مني لها ، أو لبغضها من<sup>(٤)</sup> غير ربية ، فيكون ذلك يقبح بها وقع الطلاق حين تكلم به ؛ لأنه لم يصفه في أن يقع في وقت فيوقعه فيه .

(١) أسمح : بمعنى أقيح .

(٢) في (ص) : « أو شر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) في (ج) : « وإن كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ج ، ص) : « أو لبغضتها عن » ، وما أثبتناه من (ب) .

قال : ولو قال لها : أنت طالق واحدة حسنة قبيحة ، أو جميلة فاحشة ، أو ما أشبه هذا مما يجمع الشيء وخلافه ، كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق ؛ لأن ما أوقع فى ذلك وقع بإحدى الصفتين . ولو (١) قال : نويت أن يقع فى وقت غير هذا الوقت ، لم أقبل منه ؛ لأن الحكم فى ظاهر قوله ثنتان ؛ أن الطلاق يقع حين تكلم به ، ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ألا يقع الطلاق إلا على نيته . ولو قال لها : أنت طالق إن كان الطلاق الساعة أو الآن ، أو فى هذا الوقت ، أو فى هذا الحين ، يقع عليك للسنة . فإن كانت طاهراً من غير جماع وقع عليها الطلاق ، وإن كانت فى تلك الحال مجامعة ، أو حائضاً ، أو نفساء ، لم يقع عليها الطلاق فى تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق .

ولو قال لها : أنت طالق إن كان الطلاق الآن ، أو الساعة ، أو فى هذا الوقت ، أو فى هذا الحين ، يقع عليك للبدعة ، فإن كانت مجامعة (٢) أو حائضاً أو نفساء طلقت ، وإن كانت طاهراً من غير جماع لم تطلق ، ولو كانت المسألة الأولى فى هذا كله (٣) غير مدخول بها أو مدخولاً بها ، لا تحيض من صغر أو كبر ، أو حبلى ، وقع هذا كله حين تكلم به . وإن أراد بقوله : فى المدخول بها التى تحيض (٤) فى جميع المسائل ، أردت طلاقاً ثلاثاً ، أو أراد بقوله : أنت طالق (٥) أحسن الطلاق ، أو بقوله : أنت طالق أقبح الطلاق ثلاثاً ، كان ثلاثاً . وكذلك إن أراد اثنتين ، وإن لم يرد زيادة فى عدد الطلاق كانت فى هذا كله واحدة . ولو قال : أنت طالق ، أكمل الطلاق فهكذا (٦) ، ولو قال لها : أنت طالق أكثر الطلاق عدداً ، أو قال : أكثر الطلاق ولم يزد على ذلك ، فهن ثلاث فى الحكم (٧) ، ويدين فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى ؛ لأن ظاهر هذا ثلاث .

قال : وطلاق المدخول بها حرة مسلمة ، أو ذمية ، أو أمة مسلمة سواء فى وقت إيقاعه . وإن نوى شيئاً وسعه فيما بينه وبين الله ألا يقع الطلاق / إلا فى الوقت الذى نوى . ولو (٨) قال : أنت طالق ملء مكة فهى واحدة ، إلا أن يريد أكثر منها . وكذلك إن قال : ملء الدنيا ، أو قال : ملء شىء من الدنيا ؛ لأنها لا تملأ شيئاً إلا بكلام ،

(١) فى (ب) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) فى (ص) : « مجامعاً » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) فى (ج) : « كلها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤ ، ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ج) : « فهو كذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) فى الحكم : « سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ج ، ص) .

(٨) فى (ج) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

فالواحدة والثلاث سواء فيما يملأ بالكلام .

١/٣٧٨  
ص

قال : ولو وقت فقال : أنت طالق غداً ، أو إلى سنة ، أو إذا فعلت / كذا وكذا ، أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ، ولا تطلق قبله . ولو قال للمدخول بها التي تحيض : إذا قدم فلان ، أو اعتق (١) فلان ، أو إذا فعل فلان كذا وكذا ، أو إذا فعلت كذا فأنت طالق ، لم يقع ذلك إلا في الوقت الذي يكون فيه ما أوقع به الطلاق حائضاً كانت ، أو طاهراً . ولو قال : أنت طالق في وقت كذا للسنة ، فإن كان ذلك الوقت وهي طاهر من غير جماع وقع الطلاق ، وإن كان وهي حائض ، أو نفساء ، أو مجامعة ، لم يقع إلا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع . ولو قال لها : أنت طالق لا للسنة ، ولا للبدعة ، أو للسنة والبدعة ، كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق .

### [ ٦ ] طلاق التي لم يدخل بها

قال الشافعي رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، وقال تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [ البقرة : ٢٣٠ ] .

قال الشافعي رحمه الله عليه : والقرآن يدل - والله أعلم - على أن من طلق زوجة له دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثاً ، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . فإذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها : أنت طالق ثلاثاً ، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره .

[ ٢٤٨٨ ] أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب الزهري (٢) ، عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان ، عن محمد بن إياس بن البكير قال : طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، ثم بدا له أن ينكحها ، فجاء يستفتي ، فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس فقالا : نرى ألا (٣) تنكحها حتى تتزوج زوجاً غيرك ، فقال : إنما كان طلاقاً إياها واحدة ، فقال ابن عباس : إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل .

(١) في (ب) : « أو عتق » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) في (ب) : « عن ابن شهاب عن الزهري » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ب) : « لا نرى أن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

[ ٢٤٨٩ ] أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن النعمان بن أبي عياش الأنصاري ، عن عطاء بن يسار قال : جاء رجل يسأل عبد الله ابن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يسها . قال عطاء : فقلت : إنما طلاق البكر واحدة ، فقال عبد الله بن عمرو : إنما أنت قاص ، الواحدة تبينها (١) والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره .

قال الشافعي رحمه الله عليه : قال الله عز وجل : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] ، وقال : ﴿ وَيُعَوِّطُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ الآية ، فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين إنما هي على المعتدة ؛ لأن الله جل وعز إنما جعل الرجعة في العدة ، وكان الزوج لا يملك الرجعة إذا انقضت العدة ؛ لأنه يحل للمرأة في تلك الحال أن تنكح زوجاً غير المطلق ، فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة له عليها ، ولا عدة ، ولها أن تنكح ، من شاءت ممن يحل لها نكاحه ، وسواء البكر في هذا والثيب .

قال : ولو قال للمرأة غير المدخول بها : أنت طالق ثلاثاً للسنة ، أو ثلاثاً للبدعة ، أو ثلاثاً بعضهن / للسنة وبعضهن للبدعة ؛ وقعن معاً حين تكلم به ؛ لأنه ليس فيها سنة ولا بدعة . وهكذا لو كانت مدخولاً بها لا تحيض من صغر أو كبر ، أو حبلى . وإذا أراد في المدخول بها ثلاثاً أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثاً يقعن معاً ، ويسعه (٢) فيما بينه وبين الله عز وجل أن يطلقها في رأس كل شهر واحدة ، ويرتجعها فيما بين ذلك ويصيبها ، ويسعه فيما بينه وبين الله ، ولا يسعها هي أن تصدقه ، ولا تتركه ونفسها ؛ لأن ظاهره أنهم وقعن معاً ، وهي لا تعلم ذلك ، كما قال . وقد يكذب على قلبه .

ولو قال للتي لم يدخل بها : أنت طالق ثلاثاً للسنة ، وقعن حين تكلم به . فإن نوى أن يقعن في رأس (٣) كل شهر فلا يسعها أن تصدقه ؛ لأنه لا عدة عليها ، فتقع الثنتان عليها في رأس كل شهر واحدة ، ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع

(١) في (ج) : « بينهما » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « أو تسعة » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٣) « رأس » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

واحدة ، ولا تقع اثنتان لأنهما يقعان وهى غير زوجة ، ولا معتدة .

ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها : أنت طالق إذا قدم فلان واحدة للسنة ، أو ثلاثاً للسنة ، فدخل بها قبل يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث / إذا قدم فلان وهى طاهر من غير جماع ، وإن قدم فلان وهى طاهر من أول حيض طلقت قبل يجامع ، وأسأله هل أراد إيقاع الطلاق بقدم فلان فقط (١) ؟ فإن قال : نعم أو قال : أردت إيقاع الطلاق بقدم فلان للسنة فى غير المدخول بها لا سنة التى دخل بها ، أوقعت عليه كيفما كانت امرأته ؛ لأنها لم يكن فيها حين (٢) حلف ولا حين نوى السنة فى التى لم يدخل بها ، وإنى (٣) أوقع الطلاق بنيته مع كلامه .

وإذا قال الرجل لامرأة (٤) لم يدخل بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وقعت عليها الأولى ، ولم تقع عليها الثنتان ؛ من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق ، فبانت من زوجها بلا عدة عليها ، ولا يقع الطلاق على غير زوجة .

[ ٢٤٩٠ ] أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبى فديك ، عن ابن أبى ذئب ، عن أبى قسيط ، عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام : أنه قال فى رجل قال لامرأته ولم يدخل بها : أنت طالق ، ثم أنت طالق ، ثم أنت طالق ، فقال أبو بكر : يطلق امرأة على ظهر الطريق ؟ قد بانت منه من حين طلقها التليقة الأولى .

## [ ٧ ] ما جاء (٥) فى الطلاق إلى وقت من الزمان

قال الشافعى رحمته الله : إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق غداً ، فإذا طلع الفجر من

- (١) فى (جـ) : « قط » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) « حين » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .
- (٣) فى (جـ ، ص) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٤) فى (ب) : « لامرأته » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .
- (٥) « ما جاء » : سقط من (جـ ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

[ ٢٤٩٠ ] لم أعثر عليه عند غير الشافعى ، وقد رواه البيهقى فى السنن الكبرى ( ٧ / ٣٥٥ ) وفى المعرفة ( ٥٠ / ٤٩١ ) .

قال البيهقى بعد روايته : وهذا معنى ... عن ابن شهاب ، عن سليمان بن الأرقم قال : قال الحسن : إن رسول الله ﷺ قال : « طلاق التى لم يدخل بها واحدة » .  
قال البيهقى : وهذا مرسل ، ورواه سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف ، ويحتمل إن صح أن يكون أراد أن طلقها وطلاق المدخول بها واحد ، كما قال عبد الله بن مسعود . والله عز وجل أعلم .

ذلك اليوم فهى طالق . وكذلك إن قال لها : أنت طالق فى غرة شهر كذا وكذا (١) ، فإذا رأى غرة شهر كذا وكذا (٢) ، فتلك غرته ، فإن أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق ، أو لا يعلم أن الهلال رثى ثم علم أن الفجر طلع قبل إصابته إياها ، أو الهلال رثى قبل إصابته إياها إلا أنه يعلم أن إصابته كانت بعد المغرب ثم رثى الهلال ، فقد وقع الطلاق قبل إصابته إياها ولها عليه مهر مثلها بإصابته إياها بعد وقوع طلاقه عليها ثلاثاً ، إن كان طلقها ثلاثاً ، أو تطليقة لم يكن بقى عليها من الطلاق إلا هى ، وإن كان / طلقها واحدة فلها عليه مهر مثلها ، ولا تكون إصابته إياها رجعة . والقول فى الإصابة قول الزوج مع يمينه ، وكذلك هو فى الحنث إلا أن تقوم عليه بينة فى الحنث بخلاف ما قال ، أو بينة بإقراره بإصابة توجب عليه شيئاً فيؤخذ لها .

١/١١٣  
ج

قال : ولو قال لها : أنت طالق فى شهر كذا ، أو إلى شهر كذا ، أو فى غرة هلال شهر كذا ، أو فى دخول شهر كذا ، أو فى استقبال شهر كذا كانت طالقاً ساعة (٣) تغيب الشمس من الليلة التى يرى فيها هلال ذلك الشهر . ولو رثى هلال ذلك الشهر بعشى لم تطلق إلا بمغيب الشمس ؛ لأنه لا يعد الهلال إلا من ليلته ، لا من نهار يرى فيه لم ير قبل ذلك فى ليلته . ولو قال لها (٤) : أنت طالق إذا دخلت سنة كذا ، أو فى مدخل سنة كذا ، أو فى سنة كذا ، أو إذا أنت سنة كذا ، كان هذا (٥) كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التى أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق . ولو قال لها : أنت طالق فى انسلاخ شهر كذا ، أو بمضى شهر كذا ، أو نفاذ شهر كذا ، فإذا نفذ ذلك الشهر فرثى الهلال من أول ليلة من الشهر الذى يليه (٦) ، فهى طالق .

## [ ٨ ] الطلاق بالوقت الذى قد مضى

قال الشافعى رحمته الله : وإذا قال لامرأته : أنت طالق أمس ، أو طالق عام أول ، أو طالق فى الشهر الماضى ، أو فى الجمعة الماضية ، ثم مات ، أو خرس ، فهى طالق الساعة وتعتد من ساعتها . وقوله : طالق فى وقت قد مضى ، يريد إيقاعه الآن محال .

- (١ - ٢) « وكذا » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .
- (٣) فى ( ج ) : « حين » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٤) « لها » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .
- (٥) « كان هذا » : سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ) .
- (٦) فى ( ص ) : « من الذى الذى يليه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .
- (٧) « قد » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

قال (١) الربيع : وفيه قول آخر للشافعي : أنه إذا قال لها : أنت طالق أمس ، وأراد إيقاعه الساعة في أمس ، فلا يقع به الطلاق ؛ لأن أمس قد مضى ، فلا يقع في وقت غير موجود .

قال الشافعي رحمه الله : ولو سئل فقال : قلته بلا نية شيء ، أو قال : قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت ، وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به ، واعتدت من ذلك الوقت . ولو قال : قلته مقرأً أنى قد طلقتها في هذا الوقت ، ثم أصبتها ، فلها عليه مهر مثلها ، وتعتد من يوم أصابها . وإن لم / يصبها بعد الوقت الذي قال لها : أنت طالق في وقت كذا وصدفته أنه طلقها. في ذلك الوقت ، اعتدت منه من حين قاله . وإن قالت : لا أدري ، اعتدت من حين استيقنت ، وكانت كامراً طلقت ولم تعلم .

١/٣٧٩

ص

قال : ولو كانت المسألة بحالها فقال : قد كنت طلقتها في هذا الوقت فعنيت أنك كنت طالقاً فيه بطلاقي إياك ، أو طلقها زوج في هذا الوقت ، فقلت : أنت طالق أى مطلقة في هذا الوقت ، فإن علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه ، أو من غيره بيينة تقوم ، أو بإقرار منها ، أحلف ما أراد به إحداث طلاق ، وكان القول قوله ، وإن نكل حلفت وطلقت . وهكذا لو قال لها : أنت مطلقة في بعض هذه الأوقات ، وهكذا إن قال : كنت مطلقة ، أو يا مطلقة في بعض هذه الأوقات .

قال : وإذا قال الرجل لامرأته وقد أصابها : أنت طالق إذا طلقتك ، أو أى (٢) حين طلقتك ، أو متى ما طلقتك ، أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها ، فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق ، وكان وقوع / الطلاق عليها غاية طلقها إليها ، كقوله : أنت طالق إذا قدم فلان ، وإذا دخلت الدار ، وما أشبه هذا ، فتطلق الثانية بالغاية ، ولم يقع عليها بعده طلاق ، ولو قال لها : أنت طالق كلما وقع عليك طلاقى ، أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه ، فإذا أوقع عليها تطليقة يملك الرجعة وقعت عليها الثالث ، الأولى بإيقاعه للطلاق ، والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها ، والثالثة بأن الثانية غاية لها ، وكان هذا كقوله : كلما دخلت الدار ، وكلما كلمت فلاناً فأنت طالق ، فكلما أحدثت شيئاً مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلقت . ولو قال : إنما أردت بهذا كله أنك إذا طلقتك طالق بطلاقي لم يدين في القضاء ؛ لأن ظاهر قوله غير ما قال ، وكان له فيما بينه وبين الله أن يحبسها ، ولا يسعها هي أن تقيم

ب/١١٣

ج

(١) في (ص) : « أخبرنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .  
(٢) « أى » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

معها ؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه . وهكذا إن طلقها بصريح (١) الطلاق ، أو كلام يشبه الطلاق نيته فيه الطلاق . وهكذا إن خيرها فاختارت نفسها ، أو ملكها (٢) فطلقت نفسها واحدة ؛ لأن كل هذا بطلانه وقع عليها . وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإيلاء وغيره ، مما يملك فيه الرجعة .

قال : وإن (٣) وقع الطلاق الذى أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها إلا الطلاق الذى أوقع يملك فيه الرجعة ؛ لأن الطلاق (٤) الثانى والثالث لا يقع إلا بغاية الأولى بعد وقوعها ، فلا يقع طلاقه على امرأة لا يملك رجعتها ، وذلك (٥) مثل قوله : إذا وقع عليك طلاقى فأنت طالق ، فخالعها فوقعت عليها تطليقة الخلع ، ولا يقع عليها غيرها ؛ لأن الطلاق الذى أوقع بالخلع يقع وهى بعده غير زوجة ، ولا يملك رجعتها .

قال الربيع : إذا قال لها : أنت طالق إذا طلقك ، فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق إذا طلقها ، فهى واحدة .

## [ ٩ ] الفسخ

قال الشافعى رحمة الله عليه : وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق ، لا واحدة (٦) ولا ما بعدها . وذلك أن يكون عبد تحت أمة فتعتق فتختار فراقه ، أو يكون عينياً فتخير فتختار فراقه ، أو ينكحها محرماً فيفسخ نكاحه ، أو نكاح متعة ؛ ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده ؛ لأن هذا فسخ بلا طلاق . ولو قال رجل لامرأته : أنت طالق أين كنت ، فطلقها تطليقة لم يقع عليها إلا هى ؛ لأنها إذا طلقت واحدة فهى طالق أين كانت . وهكذا لو قال لها : أنت طالق حيث كنت ، وأنى كنت ، ومن أين (٧) كنت . ولو قال لها : أنت طالق طالقاً ، كانت طالقاً واحدة ، ويسأل عن قوله طالقاً ، فإن قال : أردت أنت طالق إذا كنت طالقاً وقع اثنتان ، الأولى بإيقاعه الطلاق ، والثانية بالحنث ،

(١) فى (ج ، ص) : « بتصريح » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ص) : « أو ما ملكت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) فى (ج) : « وإذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) فى (ج) : « أوقع فيه لأن الطلاق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) فى (ج) : « وكذلك » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ج) : « إلا واحدة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) فى (ج ، ص) : « أنى » ، وما أثبتناه من (ب) .

والأولى لها غاية . فإن قال : أردت اثنتين ، وقعت اثنتان معاً . وإن قال : أردت إفهام الأولى بالثانية أحلف ، وكانت واحدة .

قال : ولو قال لها : أنت طالق إذا قدم فلان بلد كذا ، وكذا (١) ، فقدم فلان ذلك البلد طلقت ، وإن لم يقدم ذلك البلد وقدم بلداً غيره لم تطلق . ولو قال : أنت طالق كلما قدم فلان ، فكلما قدم فلان طلقت تطليقة ، ثم كلما / غاب من المصر وقدم فهي / طالق أخرى ، حتى يأتي على جميع الطلاق . ولو قال لها : أنت طالق إذا قدم فلان ، فقدم بفلان ميتاً لم تطلق ؛ لأنه لم يقدم . ولو قال لها : أنت طالق إذا قدم فلان فقدم بفلان مكرهاً ؛ لم تطلق لأن حكم ما فعل به مكرهاً له (٢) ، كما لم يكن . ولو قال : أنت طالق متى رأيت فلاناً بهذا البلد ، فرأته وقد قدم به مكرهاً طلقت ؛ لأنه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان ، وليس في رؤيتها فلاناً إكراه لها يبطل به عنها الطلاق .

قال الربيع : إذا كان كل قدومه (٣) وهي في العدة ، فأما إذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم ، لم يقع عليها طلاق ؛ لأنها ليست بزوجة وهي كأجنبية .

قال الشافعي رحمته الله : ولو قال لها : أنت طالق إن كلمت فلاناً ، فكلمت فلاناً وهو حي طلقت ، وإن كلمته حيث يسمع كلامها طلقت وإن لم يسمعه ، وإن كلمته ميتاً أو نائماً أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمه بمثل كلامها لم تطلق . ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق ؛ لأنه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ، ولا يلزمها به حكم بحال ، وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق .

وإذا قال لامرأته وقد دخل بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وقعت الأولى . ويسأل عما نوى في اللتين بعدها ، فإن كان أراد تبين الأولى فهي واحدة ، وإن كان (٤) أراد إحداث طلاق بعد الأولى فهو ما أراد . وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان ، وإن أراد بها طلاقاً ثالثاً فهي ثالثة ، وإن مات قبل يسأل فهي ثلاث ؛ لأن ظاهر قوله أنها ثلاث .

ولو قال لها : أنت طالق ، وطالق ، طالق ، وقعت عليها اثنتان ، الأولى والثانية

(١) « وكذا » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٢) « له » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .

(٣) في ( ج ) : « قلتم » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٤) « كان » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ) .

التي كانت بالواو ؛ لأنها استئناف كلام في الظاهر ودين في الثالثة ، فإن أراد بها طلاقاً فهي طالق، وإن لم يرد بها طلاقاً وأراد إفهام كلام (١) الأول أو تكريره فليس (٢) بطلاق . ولو (٣) قال : أردت بالثانية إفهام الكلام الأول ، والثالثة إحداث طلاق كانت طالقاً ثالثاً في الحكم ؛ لأن ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا إفهام ودين فيما بينه وبين الله عز وجل ، ولا يدين في القضاء ، وتقع الثالثة لأنه أراد بها ابتداء طلاق لا إفهاماً ، وإن احتملته . وهكذا إن قال لها : أنت طالق ، ثم أنت طالق ، ثم أنت طالق (٤) ، وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت .

ولو قال لها : أنت طالق ، وأنت طالق ، ثم أنت طالق ، وقعت ثلاث ؛ لأن الأولى ابتداء طلاق ، والثانية استئناف ، وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر إلا استئنافاً ؛ لأنها ليست على سياق الكلام الأول . ولو قال لها : أنت طالق ، بل طالق ، كانت طالقاً اثنتين . ولو قال : أردت إفهاماً أو تكرير الأولى عليها لم يدين في الحكم ؛ لأن بل (٥) إيقاع طلاق حادث لا إفهام ماضٍ غيره . ولو قال لها : أنت طالق طلاقاً كانت واحدة ، إلا أن يريد بقوله : طلاقاً ثانية ؛ لأن « طالق طلاقاً » ابتداء صفة طلاق ، كقوله : طلاقاً حسناً أو طلاقاً قبيحاً .

### [ ١٠ ] الطلاق بالحساب

قال الشافعي / رحمة الله عليه : ولو قال لها : أنت طالق واحدة قبلها واحدة ، أو واحدة بعدها واحدة ، كانت طالقاً اثنتين . فإن قال : أردت واحدة ولم أرد بالتي قبلها أو بعدها طلاقاً ، لم يُدين في الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله تعالى . ولو طلقها واحدة ثم راجعها ، ثم قال : أنت طالق واحدة قبلها واحدة ، فقال : أردت أنني كنت قد (٦) طلقته قبلها واحدة ، أحلف ودين في الحكم . ولو قال : أنت طالق واحدة بعدها واحدة ، ثم سكت . ثم قال : أردت بعدها واحدة أوقعها عليك بعد وقت ، أو لا أوقعها

ب / ١١٤  
ج

(١) « كلام » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتتها من ( ج ، ص ) .

(٢) في ( ج ، ص ) : « فليست » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٣) في ( ج ) : « وإن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٤) « ثم أنت طالق » : سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) في ( ج ) : « لا بل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٦) « قد » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتتها من ( ب ، ص ) .

عليك إلا بعده (١) ، لم يُدِّينَ في الحكم ، ودِّينَ فيما بينه وبين الله جل وعز .

وإذا قال الرجل لامرأته : بدنك ، أو رأسك ، أو فرجك ، أو رجلك ، أو يدك ، أو سمي عضواً من جسدها أو إصبعها ، أو طرفاً ما كان منها طالق فهي طالق . ولو قال لها : بعضك فهي (٢) طالق ، / أو جزء منك طالق ، أو سمي جزءاً من ألف جزء طالقاً ، كانت طالقاً ، والطلاق لا يتبعص .

١/٣٨٠  
ص

وإذا قال لها : أنت طالق نصف ، أو ثلث ، أو ربع تطليقة ، أو جزء من ألف جزء ، كانت طالقاً والطلاق لا يتبعص . ولو قال لها : أنت طالق نصفى تطليقة ، كانت طالقاً واحدة إلا أن يريد اثنتين . أو يقول : أردت أن يقع نصف بحكمه ما كان ، ونصف مستأنف بحكمه ما كان ، فطلق اثنتين . وكذلك لو قال لها : أنت طالق ثلاثة أثلاث تطليقة ، أو أربعة أرباع (٣) تطليقة ، كان كل واحد من هؤلاء تطليقة واحدة ؛ لأن كل تطليقة تجمع نصفين أو ثلاثة أثلاث أو أربعة أرباع (٤) ، إلا أن ينوي به أكثر فيقع بالنية مع اللفظ . وهكذا لو قال لها : أنت طالق نصف وثلث وسدس تطليقة ، أو نصف وربع وسدس تطليقة .

ولو نظر رجل إلى امرأة له وامرأة معها ليست له بامرأة فقال : إحدكما طالق ، كان القول قوله ، فإن أراد امرأته فهي طالق ، وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته ، وإن قال : أردت الأجنبية أحلف ، وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها الطلاق . وإذا (٥) قال لامرأته : أنت طالق واحدة في اثنتين ، كانت طالقاً واحدة ، وسئل عن قوله : في اثنتين ، فإن قال : ما نويت شيئاً لم تكن طالقاً إلا واحدة ؛ لأن الواحدة لا تكون داخلة في اثنتين بالحساب ، فهو ما أراد فهي طالق اثنتين . وإن قال : أردت واحدة في اثنتين مقرونة بشتين ، كانت طالقاً ثلاثاً في الحكم .

قال (٦) : وكذلك (٧) لو قال : نويت واحدة كانت طالقاً ثلاثاً في الحكم (٨) ، ولو قال : أنت طالق واحدة وواحدة كانت طالقاً اثنتين . ولو قال : واحدة واثنتين باقية لى

(١) في (ج ، ص) : « بعلة » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) « فهي » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

(٣-٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ب) : « ولو » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) « قال » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

(٧-٨) ما بين الرقمين سقط من (ب ، ص) ، وأثبتناه من (ج) .

عليك ، كانت طالقاً واحدة . وكذلك لو قال : واحدة وواحدة باقية لى عليك ، وواحدة لا أوقعها عليك إلا واحدة . ولو قال : أنت طالق واحدة لا يقع عليك إلا واحدة تقع عليك ، وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق .

وإذا كان لرجل أربع نسوة فقال : قد أوقعت بينكن تطليقة ، كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة . وكذلك لو قال : اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، إلا أن يكون نوى أن كل واحدة (١) من الطلاق تقسم بينهن ، فتكون كل واحدة منهن طالقاً ما سمي من جماعتهم : / واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً . فإن قال : قد أوقعت بينكن خمس تطليقات ، فكل واحدة منهن طالق اثنتين . وكذلك ما زاد إلى أن يبلغ ثمانى تطليقات ، فإن زاد على الثمان شيئاً من الطلاق كن طوائق ثلاثاً ثلاثاً . فإن قال : أردت أن يكون ثلاثاً ، أو أربعاً ، أو خمساً لواحدة منهن ، كانت التى أراد طالقاً ثلاثاً ولم يدين فى الآخر معها فى الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله تعالى ، وكان من بقى طالقاً اثنتين . ولو كان قال : بينكن خمس تطليقات لبعضكن فيها أكثر مما لبعض ، كان القول قوله ، وأقل ما يقع (٢) عليه منهن واحدة فى الحكم ، ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل ، ولا يكون له أن يحدث إيقاعاً لم يكن إرادته فى أصل الطلاق ، فإن لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن (٣) فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهن أربعاً ، فكن جميعاً تطليقتين ، ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له .

1/110  
ج

وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين ، فهى طالق واحدة . وإن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة ، فهى طالق اثنتين . وإن قال لها (٤) : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً ، كانت طالقاً ثلاثاً ، إنما يكون الاستثناء جائزاً إذا بقى مما سمي شيء يقع به شيء مما أوقع ، فأما إذا لم يبق مما سمي شيئاً مما استثنى ، فلا يجوز الاستثناء ، والاستثناء حيثئذ محال . ولو قال لها : أنت طالق ، ثم طالق ، وطالق إلا واحدة ، كانت طالقاً ثلاثاً ؛ لأنه قد أوقع كل تطليقة وحدها ، ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة . كما لو قال لغلامين له : مبارك حر ، وسالم حر (٥) ، إلا سالم ، لم يجز الاستثناء ووقع العتق

(١) فى (ص) : « واحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) فى (ب) : « تطلق » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) « منهن » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

(٤) « لها » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

(٥) « حر » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

عليهما معاً . كما لا يجوز أن يقول : سالم حر إلا سالم ، لا يجوز الاستثناء إذا فرق الكلام ، ويجوز إذا جمعه ثم بقى شيء يقع به بعض ما أوقع . وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها ، فهي طالق واحدة ؛ لأن ما بقى من الطلاق يكون تطليقة تامة لو ابتدأه .

٣٨٠ / ب  
ص

وإذا قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، / والاستثناء فى الطلاق والعتاق والنذر كهو فى الأيمان لا يخالفها . ولو قال : أنت طالق إن شاء فلان لم تطلق حتى يشاء فلان ، وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خرس ، أو غاب ، فهي امرأته بحالها . فإن قالت : قد شاء فلان ، وقال الزوج : لم يشأ فلان ، فالقول قول الزوج مع يمينه ، ولو شاء فلان وهو معتوه ، أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقاً . ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً ؛ لأن كلامه وهو سكران (١) كلام يقع به الحكم .

وإذا قال لامرأته : أنت طالق واحدة بائناً ، فهي طالق واحدة يملك الرجعة ، ولا يكون البائن بائناً مما ابتدأ من الطلاق إلا ما أخذ عليه جعلاً ، كما لو قال لبعده : أنت حر ولا ولاء لى عليك ، كان حرّاً وله ولاؤه ؛ لأن قضاء النبى ﷺ أن الولاء لمن أعتق وقضاء الله تبارك وتعالى : أن المطلق واحدة واثنتين يملك الرجعة فى العدة ، فلا يبطل ما جعل الله عز وجل ورسوله ﷺ لامرئ بقوله نفسه .

وإن قال لها : أنت طالق واحدة غليظة ، أو واحدة أغلظ ، أو أشد ، أو أظف ، أو أعظم ، أو أطول ، أو أكبر (٢) ، فهي طالق واحدة لا أكثر منها ، ويكون الزوج فى كلها يملك الرجعة لما وصفت .

١١٥ / ب  
ج

وإذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، تقع فى كل يوم واحدة كان / كما قال . ولو وقعت عليها واحدة فى أول يوم ، فإن ألقت حملاً فبانت منه ثم جاء الغد ولا عدة عليها منه لم تقع الثانية ولا الثالثة . فإن قال : أنت طالق فى كل شهر ، فوَقعت الأولى فى أول شهر ، ووقعت الآخرتان واحدة فى كل شهر قبل مضى العدة وقعت الثلاث ، ولو مضت العدة فوق منهن شيء بعد مضى العدة لم يلزمها ؛ لأنه وقع وهى غير زوجة .

ولو قال لها : أنت طالق ثلاثاً كل سنة واحدة فوقت الأولى فلم تنقض عدتها منها حتى راجعها ، فجاءت السنة الثانية وهى زوجة وقعت الثانية ، فإن راجعها فى العدة وجاءت السنة الثالثة وقعت الثالثة ، وكذلك (٣) لو لم يراجعها فى العدة ، ولكن نكحها

(١) فى (ص) : « لأن كلامه سكراناً » ، وفى (ب) : « لأن كلامه سكران » ، وما أثبتناه من (ج) .

(٢) فى (ج) : « أكثر » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ص) .

(٣) فى (ج) : « وكذا » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ص) .

بعد مضي العدة فجاءت (١) السنة وهي عنده وقع الطلاق . ولو وقعت الاولى ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة ، ولا في عدة منه ، لم تقع الثانية . ولو نكحها بعده وجاءت السنة الثانية وهي عنده وقعت الثانية ، وإن نكحها بعده وجاءت السنة الثالثة (٢) وهي عنده ، وقعت الثالثة (٣) لأنها زوجة . ولو خالها فكانت في عدة منه ، وجاءت سنة وهي في عدة إلا أنه لا يملك رجعتها (٤) لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يملك رجعتها (٥) فيها .

ولو قال لها : أنت طالق كلما مضت سنة ، فخالها ؛ ثم مضت السنة الاولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة ، لم يلزمه الطلاق ؛ لأن وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة . فإن نكحها نكاحاً جديداً فكلما مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقضى طلاق الملك كله .

قال الربيع: وللشافعي رضي الله عنه قول آخر: أنه إذا خالها ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمجيء السنة ؛ لأن هذا غير النكاح الاول .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولو قال لها : أنت طالق في كل شهر واحدة ، أو في مضي كل شهر واحدة ، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يقع منهن شيء ، أو بعد ما وقع بعضهم ، ونكحت زوجاً غيره فأصابها ، ثم نكحها ، فمرت تلك الشهور لم يلزمها من الطلاق شيء ؛ لأن طلاق ذلك الملك مضي عليه كله ، وحرمت عليه ، فلا تحمل إلا بعد زوج ونكاح جديد ، وكانت كمن لم تنكح قط في ألا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج ، ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين ، فبقي من طلاق ذلك الملك شيء ، ثم مرت لها مدة أوقع عليها فيها الطلاق وهو يملكها وقع . وهكذا لو قال : كلما دخلت هذه الدار فأنت طالق ، فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدة من طلاق يملك فيه الرجعة فهي طالق ، وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يملك الرجعة فهي غير طالق ، فإذا طلقها ثلاثاً فحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، ثم نكحت / زوجاً غيره فأصابها ثم نكحها ، ثم دخل بها ، لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم ، حتى كان بعده زوجاً أحل استئناف النكاح .

١/٣٨١  
ص

وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتداء نكاحه ممن لم تنكحه قط ،

(١) في (ج) : « ثم جاءت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢ - ٣) في (ج) : « الثانية » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

هدم اليمين التي يقع بها الطلاق ؛ لأنها أضعف من الطلاق . وهكذا لو قال : أنت طالق كلما حضت ، وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت ، فعلى هذا هذا (١) الباب كله وقياسه .

ولو قال لها : أنت طالق كل سنة ثلاثاً ، فطلقت ثلاثاً في أول سنة ، ثم تزوجت زوجاً أصابها ثم نكحها زوجها / نكاحاً جديداً لم يقع عليها فيما يمضي من السنين بعد شيء ؛ لأن طلاق الملك الذي عقد فيه الطلاق بوقت قد مضى .

١/١١٦  
جـ

ولو قال لها : أنت طالق في كل سنة تطليقة ، فوقعت عليها واحدة أو اثنتان ، ثم تزوجها زوج غيره، ثم دخل بها، ثم طلقها أو مات عنها ، فنكحها الأول ثم مضت سنة ، وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات (٢) ؛ لأن الزوج يهدم الثلاث ، ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين (٣) .

(١) « هذا » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .  
(٢) في ( ب ) : « حتى تعد ثلاث تطليقات » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .  
(٣) في ( ج ) : « تم الكتاب والحمد لله ، وصلواته على محمد وآله وصحبه » .